أثر تطبيقات التمويل الإسلامي في التنمية المستدامة ومعالجة المشكلات الاقتصادية، دراسة تحليلية على مصرف السلام والبركة في الجزائر

The Impact of Islamic Finance Applications on Sustainable Development and the Treatment of Economic Problems, Analytical study on Al Salam Bank and Al Baraka in Algeria

بن عزة إكرام [1]، **بلدغم فتحي** [2]

[1] جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، benazza.ikram@yahoo.fr

[2] جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، benladghemf@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2018/09/02 **تاريخ القبول**: 2019/01/26 **تاريخ النشر**: 2019/03/06

ملخص:

أضحى توجه الجزائر نحو التمويل الإسلامي أمرا واقعا بالنظر للقبول الذي تحظى في أوساط الجزائريين،حيث تم عزوف الكثير من الجزائريين على وضع أموالهم بالبنوك مما أفقد الأخيرة جزءا كبير من سيولتها التي فشلت الدولة في استعادتها نحو البنوك، وهو ما ادخل الاقتصاد بحالة مشابهة كمصيدة السيولة بسبب انعدام ثقة الأفراد بالمنظومة البنكية الجزائرية. لذلك كان لزاماً على الدولة تطبيق بدائل تمويلية إسلامية على المستوى الوطني من خلال تفعيل أساليب متنوعة ضمن إطار تشريعي إسلامي منظم وتهدف الورقة البحثية في تحليل مساهمة تطبيقات التمويل المصرفي من خلال نشاط المصارف الإسلامية المعتمدة بالجزائر البركة والسلام ودراسة المعيقات التي تحد من عملها.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي؛ أساليب التمويل؛ مصرف السلام؛ بنك البركة.

تصنيفات JEL : G2O، G21.

Abstract:

Algeria's tendency towards Islamic finance has become a reality in view of the acceptance among Algerians. Many Algerians have been reluctant to put their money in banks, which has lost much of its liquidity.

المؤلف المرسل: بن عزة إكرام، **الإيميل**: benazza.ikram@yahoo.fr

Which the state failed to restore to banks, as well as before their exit as which introduced the economy in a similar situation liquidity trap due to lack of confidence in the system Algerian bank.Therefore, the state has to apply Islamic financing alternatives at the national level by activating various methods with in regular legislative framework. However, the research paper aims to analyze the contribution of banking finance applications through the activity Islamic banks accredited in Algeria Al Baraka and Salam in economic development and study obstacles that limit its work

Keywords: Islamic Finance, Financing Methods Al Salam Bank, Al Baraka Bank.

Jel Classification Codes: G20, G21.

1.مقدمة

مما لاشك فيه أن التمويل الإسلامي أصبح اليوم حقيقية واسعة، حيث تمكن بالتفاعل مع الاقتصاد المعاصر؛ بسبب انتشاره الواسع في كثير من بلدان العالم الإسلامي، وزيادة حجم رؤوس الأموال الموظفة ، باعتبار المصارف الإسلامية الأرضية المناسبة لتطوير صيغ وتطبيقات التمويل الإسلامي فكلما زادت مكانتها ونشاطاتها انعكس ذلك على الاقتصاد والمجتمع وهي بذلك بمثابة عصب الاقتصاد ومحرك التنمية لأنها تحفظ الأموال واستثمارها في شكلها الشرعي، أما على نطاق المنظومة البنكية الجزائرية شهدت الصيرفة الإسلامية انفتاحا وتطورا من خلال صدور قانون النقد والقرض 90-10 الذي يعد من أهم العوامل التي ساعدت البنوك الإسلامية بدخول إلى السوق النقدية ، بالرغم من العدد القليل من المصارف العاملة في الجزائر على رأسها بنك البركة وبنك السلام، إلا أنها تسعى دائما إلى التقيّد بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع الخدمات المقدّمة وبمختلف صيغها ولكن لم تسلم من الانتقاد والتشكيك ، لا سيّما وأن أكثرها يعمل في ظلّ بيئة ربوية ويخضع لنفس قوانين وشروط البنوك التقليدية، والتي ما زالت تواجه عقبات بالجملة في الجزائر.

وبالتالي يمكن طرح الإشكالية:

في ضوء التجربة المتواضعة للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر: ما مدى تأثير تطبيقات التمويل الإسلامي في التنمية المستدامة في الجزائر؟

2.1. أهداف البحث : يهدف البحث إلى تسليط الضوء على أهم أساليب التمويل الإسلامي وأثره على التنمية المستدامة إضافةً إلى عرض تجربة بنك السلام والبركة بالجزائر ومساهمتهما في التنمية المستدامة.

3.1. منهجية الدراسة: استنادا إلى ما سبق سيتم التطرق إلى ثلاثة المحاور رئيسية:

المحور الأول: أدوات وتطبيقات التمويل الإسلامي

المحور الثاني: مكانة التمويل الإسلامي ودوره في التنمية المستدامة

المحور الثالث: مساهمة المصارف الإسلامية الجزائرية في التنمية المستدامة –عرض تجربة مصرف السلام والبركة الجزائري– .

2. مفهوم التمويل الإسلامي وتطبيقاته

1.2. تعريف البنك الإسلامي: عرّف اتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في الفقرة من المادة الخامسة بأنه يقصد بالبنوك الإسلامية، تلك البنوك أو المؤسسات التي تنص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءاً، ويقصد بالمصارف أو البنوك الإسلامية كل مؤسسة تباشر الأعمال المصرفية مع التزامها باجتناب التعامل بالفوائد الربوية بوصفه تعاملا محرّما شرعا(غالي 2012).

2.2. مفهوم التمويل الإسلامي: تقديم تمويل عيني أو معنوي على المنشآت المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية(على 2017).

3.2. تطبيقات التمويل الإسلامي:

3.2. 1. التمويل بالقرض الحسن:

وهو عقد بين طرفين أحدهما المقرض والثاني المقترض يتم بمقتضاه دفع مال مملوك للمقرض إلى المقترض على أن يقوم هذا الأخير برده أو رد مثله إلى المقرض في الزمان والمكان المتفق عليهم وبتالي هو نظير القرض بفائدة ربوية في الاقتصاد الوضعي(سلمان 1990)،و تضاف عادة كلمة "حسن"إلى القرض لكي يتم التفريق بينه وبين القرض بفائدة والتي تعتبر ربا، أي زيادة محرمة في الإسلام. أي عدم وجود

العائد، وعلى هذا الأساس البنوك الإسلامية لا تقدّم القروض الحسنة إلا على نطاق ضيق لعدد محدود من العملاء (بوشرمة 2010).

3.2. 2. تعريف المضاربة:

هي تقديم المال من طرف البنك مقابل تقديم الطرف الآخر لعمل بحيث يتم الاتفاق على كيفية اقتسام الأرباح في حين يتحمل صاحب المال الخسارة وحده، إلا إذا اثبت تقصير او إخلال الطرف الأخر بالتزاماته(ناصر ص 158 – 2015).

3.2. 3. التمويل بالسلم : السّلم في تعريف الفقهاء هو بيع آجل بعاجل، بمعنى أنه معاملة مالية يتم بموجبها تعجيل دفع الثمن وتقديمه نقداً إلى البائع، الذي يلتزم تسليم بضاعة معينة مضبوطة بصفات محددة في أجل معلوم، فالمؤجل هو السلعة المباعة الموصوفة في الذمة، والعاجل هو الثمن.

وصيغة التمويل بالسّلم تُستعمل في تمويل القطاع الفلاحي وتمويل التجارة الخارجية من أجل دفع حصيلة الصادرات(موساوي 2004).

3.2. 4.التمويل بالتأجير :معناه أن يقوم شخص أو مؤسسة باستئجار أصل ثابت (عقارات أو معدات وأدوات) لا يستطيع الحصول عليها أو لا يريد ذلك لأسباب معينة، ويكون ذلك بطريقة أقساط محددة تُدفع للمؤجر مع فرصة تملك الأصل في نهاية المدة ولكن بعقد مستقل.

ويمكن للبنك أن يستخدم هذه الصيغة في صورة الإجارة التشغيلية، وذلك حين يودّ الاحتفاظ بملكية العين المؤجرة بعد انتهاء الإجارة، أو الإجارة المنتهية بالتمليك، أي عندما يتجه القصد إلى نقل ملكية العين المؤجرة إلى العميل المستأجر بعد انتهاء عقد الإيجار أو أثناء سريانه(غدة 2006).

3.2. 5.التمويل بالمشاركة :

وهي اشتراك طرفين أو أكثر في المال أو العمل على أن يتم الاتفاق على كيفية تقسيم الربح، أما الخسارة فيجب أن تكون حسب نسبة المشاركة في رأس المال، ويطبّق البنك الإسلامي هذه الصيغة بالدخول بأمواله شريكا مع طرف أو مجموعة أطراف في تمويل المشاريع، مع اشتراكه في إدارتها ومتابعتها(سليمان ص

.(2006 -175

3.2. 6. الاستصناع والاستصناع الموازي:

يمكن للبنك أن يستخدم الاستصناع في كل ما تدخله الصناعة، كالمباني والطائرات والمصانع والسفن وغيرها، ويشترط في الاستصناع أن تكون المواد والعمل من الصانع، فإن كانت المواد من المستصنع فإن العقد يأخذ صورة الإجارة (غدة، 2006، صفحة 19)

3.2. 7. المرابحة:

هي بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم. فهذا هو المعنى التي اتفقت عليه عبارات الفقهاء وإن اختلفت ألفاظهم في التعبير عنه. كما أن المرابحة هي إحدى صور البيوع، والبيع جائز شرعًا لقوله تعالى ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبا﴾ البقرة :من الآية 285.وهى صورة تقوم على أحد أساليب تحديد ثمن البيع الثلاثة (المزايدة والمساومة والمرابحة) حيث يتم في المرابحة تحديد ثمن البيع للسلعة بتكلفة شراء البائع لها (الثمن+مصروفات الشراء) إضافة إلى ربح معلوم يتفق عليه، ولذا تعرف المرابحة شرعًا :بأنها بيع السلعة بثمن شرائها زائدًا ربحًا معلومًا يتفق عليه (عمر، 2004، صفحة 9)

3. مكانة التمويل الإسلامي ودوره في التنمية المستدامة:

في البداية لابد من الاتفاق على تعريف محدد للتنمية، حيث تتعدد مفاهيمها بتعدد المدارس الفكرية الاقتصادية، والتنمية لها مفهوم شامل وعام وهي ببساطة تعني رغبة الدول النامية باللحاق بالدول المتقدمة، ورغبة الأخيرة بتحقيق مزيد من التقدم والنمو. وفي الاقتصاد الإسلامي نجد مصطلح العمارة وهو أوسع دلالة وأشمل من مفهوم التنمية الاقتصادية كما يعرفها علم الاقتصاد الحديث، لأن هدف العمارة من وجهة النظر الإسلامية هو إقامة مجتمع يعمل فيه العباد على أساس من تقوى الله لتحقيق العمارة، فضلاً عن الحفاظ على الخيرات والنعم التي ترتبط بها. وبمفهوم اقتصادي تعني العمارة العمل بشرع الله لتحقيق حد الكفاية للجميع وللوصول إلي نمو مستمر للطيبات، وذلك بالاستخدام الأمثل لكل ما سخر الله لنا من موارد (حلس، 2005، ص 250–251).

1.3. مساهمة التمويل الإسلامي في التنمية:

1.1.3. التمكين الاجتماعي بشكل عام

يوجّه التمويل الإسلامي جُل نشاطه باستغلال الموارد المتاحة لديه الهادفة إلى تحقيق الطفرة الاقتصادية والتقدم الاجتماعي وتحسين المستوى والبيئة المعيشية للإنسان.

ويهتم التمويل الإسلامي في توجهاته الإستراتيجية، بالإنسان باعتبار أنه المستهدف والمستفيد من التنمية، ولذلك فإن التنمية البشرية تمثل محوراً ومرتكزاً أساسياً لنشاط المصارف الإسلامية ويتمثل ذلك في اهتمامه بمحاربة الفقر وبتمويل التعليم بكل مراحله والصحة والتدريب وتوفير مياه الشرب والارتقاء بالصرف الصحي وتحقيق النماء علاج البطالة والتضخم وتدعيم الاستثمار القومي من خلال تطبيقاته المساعدة كصناديق الزكاة التي تحقق من خلالها تنمية اجتماعية واقتصادية ،إضافة للقروض الحسنة التي تقدمها للجمهور كما يشرف على توزيع المتاح من الموارد النقدية ومن ثم الموارد الاقتصادية على أفضل الاستخدامات الأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الشمري، 2006، صفحة 18)

يسعى التمويل الإسلامي من خلال المصارف الإسلامية إلى تطوير الموارد البشرية كمطلب أساسي لتطوير الصناعة الإسلامية والخدمات المالية الإسلامية ومع النمو السريع في العالم قصد معالجة المشاكل الاجتماعية.

يعمل التمويل الإسلامي إلى تحسين التكنولوجيا وتمويل البحث العلمي بالمشاركة مع الجامعات ومراكز البحث وذلك باستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير وتحسين الإنتاج وتعد عنصراً هاما من عناصر الإنتاج في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

2.1.3. التمكين الاقتصادي بشكل عام

يسعى التمويل الإسلامي من خلال تطبيقه مختلف الصيغ والآليات إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية داخل المجتمع بخلف فرص التشغيل ومرافقة مختلف المشاريع حيث اعتمدت المصارف الإسلامية على طرق اقتصادية أثبتت فعاليتها في إنشاء اقتصاد حقيقي يهدف إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي

عن طريقدعم قنوات تمويل الخدمات المصرفية الإسلامية لخدمة الاحتياجات الأساسية للعملاء في الأسواق النامية (التقرير المالية للمؤسسات المالية والاسلامية، 2016)

فبواسطة مختلف الصيغ التمويل الإسلامي يستطيع أي فرد إقامة مشروع يناسبه من حيث حجم التشغيل قيمة رأس المال وتعمل البنوك الإسلامية على مرافقته من حيث (بشاغة، 2017، صفحة 415)

أ– التمويل بتطبيق آليات خالية من الفوائد الربوية:

سواء من حيث تزويده برأس المال أو بالعتاد اللازم بالمشروع عن طريق شراءه من طرف البنك وبيعه للمستثمر بالمرابحة أو تأجيره له بعقد الإيجار كما يعتبر القرض الحسن من أحسن القروض المعبرة على مبادئ التكافل الذي يحققه التمويل الإسلامي لفائدة الفئات الضعيفة ماليا في المجتمع قصد إقحامهم في الحياة العملية والاقتصاد.

ب– نقل الخبرة لإدارة المشاريع:

يفترض أن يتمتع الأعوان والعاملين في مجال التمويل الإسلامي بخبرة في إدارة المشاريع ومرافقة العملاء فعلى سبيل المثال يشترط مؤهلات عالية في مجال الإدارة وخاصة في صيغ المشاركة، كذلك خلو المساهمات التي يقدمها البنك الإسلامي من الفوائد الربوية ما يشجع الأفراد والمؤسسات إلى الادخار لتوفير التمويل اللازم ما يبعث دافع الثقة لدى المستثمرين لأن البنك بمثابة شريك له في المخاطر.

2.3. إستراتيجية تأثير التمويل الإسلامي في التنمية المستدامة لقد استطاعت البنوك الإسلامية أن تكسر حاجز انسياب الأموال المعطلة في قنوات النشاط الاقتصادي كي تقوم النقود بوظائفها في محاربة الاكتناز والذي نص عليه الخطاب القرآني بقوله سبحانه وتعالى **والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم** (سورة التوبة، الآية 34.) "وهذا من شأنه زيادة المنفعة الحدية الحقيقية للنقود والإنتاجية الحدية للنقود وتأخذ صفة الأصل الإنتاجي وتتمثل إستراتيجية التمويل الإسلامي تعمل على جذب المدخرات جديدة وفقاً لشريعة الإسلامية من أفراد ومؤسسات لذلك وجب عليها تطوير الأوعية الادخارية واستحداث أوعية جديدة تتلاءم مع مختلف الطبقات من اجل جلب

المزبد من المدخرات وتعبئة الموارد المالية بناءاً على درجة تمكنها من إقناع الأفراد على الإيداع وذلك بالاعتماد على الدعاية في نشر الوعي وتقديم المزايا التشجيعية إضافة إلى العامل الديني والجانب العقائدي والالتزام بالمنهج الرباني ساعد المصارف الإسلامية في تعبئة الموارد المالية (جبران، 2017، صفحة 106).

أما الودائع الاستثمارية فإن تعبئتها تتم بناءاً على عقد المضاربة حيث يكون صاحب الوديعة الاستثمارية هو صاحب المال رب المال والمصرف الإسلامي هو العامل أي المضارب ،يتضح أن تعبئة الموارد المالية في المصارف الإسلامية تتم على أساس عقد القرض في مجالي الودائع الجارية والادخارية أما الودائع الاستثمارية تتم بعقد المضاربة ، لذلك فإن العامل الاقتصادي هو أيضا الباعث يجدب الأفراد نحو المصارف الإسلامية نظراً للأرباح المتولدة من الاستثمارات الطويلة الأجل تحديداً وفق الصيغة الإسلامية تفوق معدلات الفائدة الربوية. كما وتتبع المصارف الإسلامية خطة استثمارية في توجيه التمويل إلى القطاعات الاستثمارية ذات الأولوية في التنمية المستدامة ثم حاجيات المجتمع مثل قطاع الصناعة خاصة التحويلية يليه قطاع البناء والزراعة ثم الخدمات ولا تقتصر على تمويل التجارة من خلال المرابحة كما تفعل بعض المصارف (درغار، 2007، صفحة 148)

4. مساهمة المصارف الإسلامية الجزائرية في التنمية المستدامة –عرض تجربة مصرف السلام والبركة الجزائري

قبل الحديث عن مساهمة المصارف الإسلامية الجزائرية دعونا نذكر بعض أرقام التي تعبر عن الوضع الاقتصادي الجزائري لا تزال الجزائر تواجه تحديات كبيرة يفرضها انخفاض أسعار النفط، وقد حافظ النشاط الاقتصادي على صلابته بوجه عام، ولكن تباطأ النمو في القطاع غير الهيدروكربوني إلى 2.9% في عام 2016 جزئيا تحت تأثير تخفيضات الإنفاق. وارتفاع التضخم من 4.8% في 2015 إلى 6.4% في 2016 وبلغ 7.7% في فبراير 2017 محسوباً على أساس سنوي وبلغت البطالة 10.5% في سبتمبر 2016 ولا تزال بالغة الارتفاع بين الشباب (26.7%) والنساء (20.0%) على وجه الخصوص. ورغم بعض الضبط لأوضاع المالية العامة في عام 2016، فقد ظل العجز كبيرا في المالية العامة والحساب الجاري.

مما يؤثر بشكل سلبي على التنمية المستدامة.

1.4. تعريف بنك البركة: تم إبرام اتفاقية الإنشاء بتاريخ 1 مارس 1990 بين كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري وشركة البركة القابضة السعودية ويعتبر صدور قانون النقد القرض بتاريخ 14 أبريل 1990 بمثابة الحافز الأساسي الذي دفع بأصحاب مشروع بنك البركة الجزائري إلى طلب الاعتماد وبعد فحص الملف والمستندات المرفقة به رخص مجلس النقد والقرض لبنك البركة الجزائري بالعمل في التراب الجزائري طبقا للمادة 137 من قانون النقد والقرض والتي تجعل منه مؤسسة مالية خاضعة لقواعد القانون الجزائري حيث باشر أعماله المصرفية إبتداءاً من تاريخ 1990 بالمقر الاجتماعي بمدينة الجزائر العاصمة وبرأسمال قدره برأس مال 500.000.000 دج مقسّمة على 500 000 سهم قيمة كل سهم 1000 دينار جزائري ويشترك فيه مناصفة مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنك حكومي جزائري بـ 50%(بنك البركة موقع الإلكتروني).

2.4. تعريف بنك السلام: وحول مصرف السلام وتحت إطار قانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003 فللبنك الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات واستثمارات،وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية والذي، تم اعتماده من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة ويقدّر رأس مال مصرف (السلام) الذي تمّ افتتاحه بتاريخ: 20 /10 /2008 بـ 72 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 100 مليون دولار(مصرف السلام موقع الكتروني).

ومن الخدمات التي تقدها البنوك الإسلامية كإستراتيجية لدعم التنمية المستدامة

بالنسبة لبنك البركة يتلقى البنك البركة الودائع من الأفراد والمؤسسات

ويفتح ثلاثة أنواع من الحسابات بالدينار الجزائري أو العملة الصعبة وهي:

- حسابات الشيكات لتسهيل المعاملات الأفراد والمؤسسات
- حسابات التوفير: لتشجيع صغار المدخرين حيث الحد الأدنى للرصيد هو 2000 دج
- حسابات الاستثمار الغير المخصص لاستثمار الأموال الكبيرة حيث الحد الدنى للرصيد الأدنى

للرصيد هو 10000 دج

خدمات التي يقدما مصرف السلام:

- حسابات التوفير
- يمنح مصرف السالم فرصة حيازة سيارة جديدة بواسطة التمويل عن طريق المرابحة:
- معالجة سريعة لطلبات التمويل
- مدة التمويل: تصل إلى 5 سنوات أي 60 شهرا
- تمويل في حدود 80٪ من كلفة الحيازة
- حسابات الودائع الاستثمارية: يمنحك هذا الحساب فرصة استثمار رأسمالك أو خزينتك الفائضة في عمليات ومشاريع مربحة، ويكافئ هذا الحسابّ في آخر كل فترة وفقًا للأرباح التي حققتها الاستثمارات المنجزة.
- تمويل العقارات: من أجل حيازة مسكن جديد، يمنح مصرف السلام فرصة تمويل عبر المرابحة، الإجارة، الاقتصادية.

مدة التمويل: تصل إلى 20 سنة

إمكانية تمويل 80٪ من قيمة العقار

وللوقوف حول مساهمة ومكانة المصارف الإسلامية في التحقيق التنمية: اعتمدنا على تحليل بواسطة مؤشرات الأكثر دلالة عن واقع التمويل الإسلامي في الجزائر .

أ- تطور حجم رأس المال الخاص بالنسبة للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر(مجموعة تقارير مصرف السلام والبركة): ونقصد برأس المال الخاص ما يسمى بحقوق الملكية والتي تضم: (رأس المال المدفوع + الاحتياطات بجميع أنواعها + الأرباح غير الموزعة)، وقد كان حجم رأس المال بنسبة لبنك البركة سنة 2007: 29481 مليون دج، ثم بلغ سنة 2015: 23463 مليون دج.

وبالنسبة لمصرف السلام بلغت قيمة الأموال الخاصة سنة 2011 أدنى قيمة لها 230467 أين سجلت

ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة حيث بلغت سنة 2016 مقدار 5381433 دج مقابل 4301347 دج سنة 2015 حسب البيانات المالية الواردة في تقارير المصرفين.

الجدول 1: يوضح تطور حجم رأس المال الخاص الوحدة بـ مليون دج

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
حقوق الملكية مصرف البركةب (دج)	29481	35014	10116	18843	11974	13018	22965	23810	23463	———
الأموال الخاصة لدى مصرف السلام دج	———	———	———	———	230467	1350016	2616675	3999990	4301347	5381433

المصدر: تقارير مصر السلام وبنك البركة

وفيما يتعلق بالأهمية النسبية لحجم الأرباح لدى مصرف السلام، فنلاحظ ارتفاعا ملحوظا في النتيجة الصافية في سنة 2016 بقيمة 0861080 بالمقارنة بسنة 2015 حيث بلغت 357301 دج حين ذاك. أما ربحية مصرف السلام من خلال إيرادات البنكية المحصلة مقابل الخدمات المقدمة لزبائن قد بلغت 807584 سنة 2015 ثم ارتفعت إلى قيمة 907717 دج سنة 2016 والجدول التالي يوضح

جدول 2: أرباح مصرف السلام

البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016
صافي أرباح مصرف السلام	898166	1119549	6601266	1383314	357301	0861080
ربحية مصرف السلام مقابل الخدمات	920412	533 609 1	2441748	186660	807584	907717

المصدر: تقارير مصرف السلام وبنك البركة

كما قدرت نتيجة السنة المالية (أي حجم الأرباح الصافية) بنسبة لبنك البركة سنة 2014 قيمة 4.306 مليون دج أين عرفت انخفاضا في سنة 2015 بقيمة 4.055.918 مليون دج حيث قدر الانخفاض بقيمة 199 مليون دج.

وفيما يخص الإيراد البنكي خلال فترة 2007-2015 فقد قدر من طرف بنك البركة الجزائري سنة 2007 بـ 4.373301 مليون دج، حيث سجل ارتفاعا هادئا اين بلغ سنة 2015: 7.818.191 مليون دج والجدول التي يوضح

جدول 3: أرباح مصرف البركة

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
صافي أرباح البنك البركة	1320856	2672738	2142854	1573243	3778297	4190030	4092489	4306604	4055918
ربحية بنك البركة مقابل الخدمات المصرفية	4373301	10560999	0896249	2557241	7804239	2858288	7760063	7473150	7818191

المصدر: تقارير مصرف السلام وبنك البركة

ب- تطور حجم التمويلات الممنوحة والودائع:

قدر حجم التمويلات الممنوحة من طرف بنك البركة الجزائري سنة 2007 بـ 36035 مليون دج، وبلغ سنة 2015 بـ 96453 مليون دج، أي تضاعف حجم التمويلات الممنوحة بحوالي مرتين ونصف وهذا ما يعكس التوجه التصاعدي ومدى حركية القروض الموجه لاقتصاد. فيما بلغ حجم الودائع لبنك البركة الجزائري 44576 مليون دج سنة 2007، وبلغ سنة 2015 قيمة 15456 مليون دج والجدول التالي يوضح.

جدول 4: تطور الودائع وحجم التمويلات الممنوحة لبنك البركة فترة 2007– 2015

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي الودائع	44576	55188	57293	89983	103285	11651	125435	125768	15456
إجمالي تمويلات	36035	49949	59761	55770	58737	58468	63354	80627	96453

المصدر: تقارير مصرف السلام وبنك البركة

وفيما يخص مصرف السلام وتفعيلا للنشاط التجاري تم تسجيل ارتفاعا ملحوظا في إجمالي الودائع في سنة 2016 بقيمة 29084236 دج بعدما كانت 19407756 سنة 2015 أين شهدت أدني قيمة لها سنة 2011 بقيمة 10438014 دج أما جانب نشاط التمويل بفضل التسهيلات التي اعتمدها المصرفي مما أعطى مرونة معتبرة وسريعة حيث سجلات ارتفاعا متواصلا خلال سنوات نتيجة لإستراتيجية التمويل التي اعتمدها المصرف واستقطاب المتعاملين المتميّزين أين سجلت ارتفاع سنة 2016 بقيمة 30845987 دج والجدول التالي يوضح.

جدول 5: تطور الودائع وحجم التمويلات الممنوحة لبنك البركة فترة 2011– 2016

البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي التمويلات لدى بنك السلام	13905813	20695161	28774246	23939475	23130277	30845987
إجمالي الودائع	10438014	16125515	19084716	**819**15409	**756**19407	29084236

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على تقارير البنك

3.4. مساهمة بنك السلام في التنمية المستدامة:

1.3.4.التمكين الاقتصادي

– تفعيلا للدور التنموي للمصرف تم إعادة هيكلة إدارتي التمويلات والعمليات التجارية والتركيز على دعم نشاط الفروع وقد سجلت الودائع ارتفاعا ملحوظا في سنة 2016 بنسبة 46% مقارنة لسنة 2015 كما تم تسجيل فتح 818 حساب ادخار جديد سنة 2016

– كما يسعي لإبرام اتفاقيه مماثلة مع بنك البركة الجزائري على اعتبار ان هاتين المؤسستين توافران فرص توظيف الأموال وفق أحكام الشريعة، ويسعى المصرف أيضا لإبرام اتفاقية تبادل السيولة مع البنك المركزي في إطار السوق النقدي وعمليات إعادة التمويل.

– أما بالنسبة للتمويلات يسعي المصرف إلى تفعيل نشاط التمويل عبر استلام ملفات التسهيلات التي تدخل ضمن صلاحيتها وصلاحيات مجلس الإدارة والبث فيها عن طريق التمرير مما أضفى سرعة ومرونة معتبرة في معالجة هذه الملفات، وقد سجلت محفظة التمويلات المباشرة ارتفاعا بنسبة 32% كما وسجلت التمويلات غير المباشرة ارتفاعا كبيراً منتقلةً من 1.1 مليار دولار في 2015 إلى 1.5مليار دولار في 2016 أي نسبة نمو 33 %مقسّمة إلى عمليات التجارة الخارجية

– وتبقى تمويلات قصيرة الأجل تمثل أكبر حصة في المحفظة ائتمانية بنسبة 73% موزعة على عدة قطاعات أهمها قطاع التجارة –مواد البناء– المواد الغذائية– الأعلاف– البسة الجاهزة –المواد الأولية صنع الغيار– قطاع الترقية العقارية– قطاع المقاولات– قطاع الصناعات التحويلية سنة 2016 (السلام، 2016)

2.3.4.التمكين الاجتماعي:

– ويسعى المصرف جاهدا لإيجاد الوسائل اللازمة لتقديم العون للمجتمع وتعزيز نوعية حياة كل فرد فيه عبر دعمه للمنظمات الخيرية والمؤسسات التعليمية والصحية والعلمية والثقافية والاجتماعية والرياضية والبيئية.

– ويحث مصرف السلام موظفيه للمشاركة في الأنشطة الاجتماعية المختلفة وهو بذلك يساهم بصفة شخصية في نهضة المجتمع.

– والمصرف ملتزم كذلك بلعب دور في النهوض بصناعة الخدمات المصرفية والمالية الإسلامية العالمية. وهو بذلك يشارك ويدعم المبادرات المتعلقة بالبحث والتطوير والتعليم والتأهيل المهني وتوحيد النظم واللوائح والشروح الشرعية وتبني المعايير العالمية وأفضل الممارسات الدولية.

– تخصيص مبالغ محددة من الأرباح لتوجيهها للأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع.

– تأسيس وقفيات متخصصة يعود ريعها لصالح مشاريع تنمية المجتمعات لضمان استدامة أعمالها وأنشطتها في خدمة المجتمعات.

– تفعيل التعاون بين المصارف الإسلامية ومنظمات المجتمع المدني لتنمية ثقافة المسؤولية المجتمعية بالمصارف وتحقيق أهداف الاستدامة.

– وضع أطر وركائز صلبة من أجل دعم مسيرة التنمية في الجزائر وتفعيل الخطط الرامية لخدمة المجتمع من خلال المساهمة في النهضة الصناعية والتجارية والزراعية والعقارية عن طريق برامج التمويل، وبشروط ميسرة، وإيجاد الحلول المناسبة تجاه المجتمع من خلال أنماط التمويل المختلفة.

4.4. مساهمة بنك البركة الجزائري في التنمية المستدامة:

1.4.4.التمكين الاقتصادي:

– إعطاء فرصة الاستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار التمويل المصغر

– تطبيق وساطة استثمارية نشطة تكملةً لعمليات إنتاجية حقيقية ذات قيمة مضافة، ومن خلال تبادل السلع

– قيام الوحدات مصرف البركة بقبول الودائع على أساس الاستثمار، وبموجب ذلك يشارك المودعون والبنك في النتائج الفعلية التي تحققها استثماراتهم.

– أما التمويل، فإنه يقدم للشركات التجارية بشكل رئيسي على أساس بيع التقسيط أو الإجارة أو المشاركة في رأس المال. وبهذه الطريقة ويشارك الجميع في جني أرباح الاستثمار. وممارسة المشاركة في الربح تقوم على أساس أن خلق الثروة ناتج عن شراكة بين المستثمر ورجل الأعمال، حيث يتم بموجبها الاشتراك

في تحمل المخاطر وتحقيق العوائد: إن العائد على رأس المال المستثمر يأتي من الأرباح المحققة فعلا، وليس على أساس أسعار فائدة محددة مسبقاً.

- الحرص على تمويل والاستثمار في المشاريع التي تدعم بناء وحدات السكنية مناسبة التكاليف وتوفر خدمات صحية الأفراد المجتمع،

- حقق بنك البركة الجزائر، نتائج مالية متميزة خلال العام 2016، دعما للتنمية الاقتصادية، حيث ارتفع صافي الدخل التشغيلي 13.4 بالمائة، ومجموع الأصول 9 %ومحفظة التمويلات والاستثمارات 15 % والودائع 10 % وحقوق المساهمين 5 % في ديسمبر 2016، مقارنة مع ديسمبر 2015، وذلك على الرغم من الأوضاع الاقتصادية في الجزائر نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية.

- التوسع في المنتجات والخدمات المقدمة وتنويع مصادر الدخل المحافظة على الدخل عند مستويات جيدة حيث ساهم الارتفاع في تمويلات المشاركة ومحفظة الإجارة المنتهية بالتمليك والاستثمارات جميعها في تلك الزيادات.

- كما أظهرت النتائج المالية للبنك أن موجودات البنك نمت في نهاية ديسمبر 2016 بنسبة 9 % لتبلغ 210 مليار دينار جزائري بالمقارنة مع ديسمبر 2015. وبلغت قيمة التمويلات والاستثمارات 112 مليار دينار جزائري في نهاية ديسمبر 2016، محققة ارتفاعا بنسبة 15 % بالمقارنة مع 31 ديسمبر 2015،

- كما ارتفع مجموع الودائع وحقوق حاملي حسابات الاستثمار بنسبة 10 % ليصل إلى 170.59 مليار دينار جزائري في ديسمبر 2016 بالمقارنة مع ديسمبر عام 2015، وهي تمول ما مجموعه 81 بالمائة من إجمالي موجودات البنك، ما يعكس متانة قاعدة عملاء البنك. في حين بلغ مجموع حقوق المساهمين 23 مليار دينار جزائري في نهاية ديسمبر 2016، بارتفاع نسبته 5 بالمائة بالمقارنة مع ديسمبر 2005(التقرير السنوي لبنك البركة 2015).

2.4.4.التمكين الاجتماعي:

- إنشاء شركة وقفية للتكوين المهني 2014

– تقديم هبات للأطفال المعوزين وتقديم مساعدات لـ 33 هيئة تنشط في المجال التربوي والنشطة المدعمة من طرف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف الاجتماعية المساجد الزوايا والمدارس القرآنية ومنح قروض حسنة وتسيير قروض الزكاة

– يهدف بنك البركة إلى تحقيق المسؤولية الاجتماعية والاستدامة بشكل أساسي إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام مثل الحد من استهلاك الطاقة، وإدارة النفايات، الخ ، وتطوير الموارد البشرية من خلال التدريب، وتطوير المهارات الشخصية

– رعاية ودعم المشاريع التعليمية والاجتماعية، وتحسين الظروف المعيشية ونوعية الحياة للمحتاجين في المجتمعات المحلية

– وقد حرص البنك على تطبيق إستراتيجية محددة لتحقيق أهداف طموحة بحلول 2020 حيث:

– تسعى المجموعة إلى خلق 50 ألف فرصة عمل في المجتمعات التي تعمل بها،

– التمكين من خلال التعليم، مع تقديم إسهامات مالية سخية للمؤسسات التعليمية العامة والخاصة. ودعم العمل البحثي والعلمي، حيث بلغت هذه المساهمات حوالي 594 ألف دولار أمريكي موجه نحو لتعليم و326,288 لتنمية المجتمع 341,61

– تشجيع الأعمال الفنية والأدبية والعلمية حيث بلغت هذه المساهمات حوالي 588,12في قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية،

– وقد تم تقديم إسهامات بقيمة 335,6 مليون دولار أمريكي فيشكل تمويلات وتبرعات عبر مختلف أنحاء شبكة البركة، ويواصل البرنامجدوره الفعال في التأثير على حياة الآخرين بحيث بلغ إجمالي الوظائف التي تم توفيرها 1535, خلال 2016 ويسعى على تحقيق 50000 وظيفة كرؤية استراتيجية 2016–2020.

5.4. مكانة السلطات النقدية في دعم التمويل الإسلامي وتعزيز التنمية المستدامة

1.5.4. التمكين الاقتصادي:

– تعديل قانون النقد والقرض المادة 45 (الأمر03-11 المؤرخ في 26 اوت 2003)التي تسمح بالتمويل عن طريق التمويل غير التقليدي أي ما يسمى بالقروض التساهمية أو التشاركية وفقا لقواعد الشريعة الإسلامية بالتشاور مع خبراء ومختصين في الصيرفة الإسلامية، وفقهاء في الشريعة الإسلامية على المذهب السائد في بلدان المغرب العربي، المتمثل في المذهب المالكي بهدف التوفيق بين النظام المالي والبنكي الجزائري الحالي وتقريبه من قواعد المعاملات الإسلامية.

-إعادة النّظر في الانتشار المصرفي والتفتح على الصّيرفة الإسلامية من خلال تحضير البنوك العمومية لإطلاق الخدمات التمويل الإسلامي، من خلال التعديلات في قانون النقد والقرض التي تخص على وجه الخصوص مواده 67 و68 و73 والذي يتوقع منه إذا تم تجسيده بالشكل الجيد أن ينجح في استقطاب نصف أموال السوق الموازية في مدة لا تتجاوز الـ 5 سنوات.

حيث سمحت الحكومة لثلاثة بنوك عمومية بفتح شبابيك (نوافذ) إسلامية بدءاً من نوفمبر/تشرين الثاني الجاري، هي بنك "القرض الشعبي الوطني" وبنك "الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط" و"بنك التنمية المحلية"، لتنضم بذلك إلى ثلاثة بنوك تعتمد التمويل الإسلامي في الجزائر، على غرار فرع الجزائر لمجموعة "البركة" البحرينية، وفرع "بنك الخليج الجزائر" كويتي، وبنك السلام.

2.5.4. التمكين الاجتماعي:

وتوفير موارد بشرية هائلة، بجانب وجود باحثين كثيرين في مجال الاقتصاد والتمويل الإسلامي، ومنح شهادات في تخصصات الاقتصاد والتمويل الإسلامي قطاع التعليم، وخصوصا الجامعات، كما أن هناك الكثير من الملتقيات والمؤتمرات التي تعقد بهدف نشر الوعي المصرفي الإسلامي، وأيضا هناك قاعدة عملاء واسعة جدا ونسبة معتبرة منهم تتوخى الالتزام بالضوابط الشرعية في تعاملاتها المالية،

ويجب الإشارة على أن أكبر التحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية في الجزائر هي:

– عدم قناعة حكومة الجزائرية بضرورة وجدوى هذه الصناعة، ومن ثم حمايتها على مستوى البنوك المركزية. فالبنوك الإسلامية بشقيها التنموي والتجاري لا تستطيع أن تنمو وتترعرع إلا في ظل سند

قوي من السلطات الاقتصادية والمالية في بلادها، خاصة في مجال التشريعات والقوانين التي تكوّن بيئة العمل لتلك البنوك، وفي مجال الدعم المؤسسي واللوجستي.

- محدودية السوق من حيث عددها وحجمها وانتشارها في المناطق الداخلية للجزائر، إلى جانب افتقارها إلى نظام تشريعي وتنظيمي ومؤسسات وبنية تحتية مساندة.
- غياب أطر تشريعية وقانونية للأدوات النقدية الإسلامية بالنّظام النقدي الجزائري، وصعوبة حصول هذه البنوك على السيولة التي تحتاج إليها في نشاطها انطلاقا من أن الأحكام المتبنّاة من طرفها، والتي تتعامل بأحكام الشريعة الإسلامية لا تجيز لها اللّجوء إلى سوق النقد لتغطية متطلّباتها عن طريق طريقة التعاقد التي تتعامل على أساسها هذه البنوك مع المؤسسات المالية الكلاسيكية، والتي تتعامل بطريقة الفوائد الربوية.

الخاتـــــمة:

منذ ان ظهر التمويل الإسلامي في عالمنا الإسلامي وهي تزداد أهمية يوماً بعد يوم، إذ أصبحت تعبّر عن مستوى من النضوج والتقدم الاقتصادي للدول الإسلامية، باعتبار المصارف الإسلامية الأرضية المناسبة لتطوير صيغ وتطبيقات التمويل الإسلامي فكلما زادت مكانتها ونشاطاتها انعكس ذلك على الاقتصاد والمجتمع وهي بذلك بمثابة العصب الاقتصاد ومحرك التنمية لأنها تحفظ الأموال واستثمارها في شكلها الشرعي والذي يضمن التوزيع العادل لثروة في المجتمع وبشكل إيجابي على التنمية المستدامة وخدمةً لأهداف المجتمع تحفظ حق أجيال الحاضرة وتراعي حق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية والثروات.

النتائج: إقبال على المنتجات المصرفية الإسلامية، إلا أن البنوك التي تقدم تلك العروض تواجه الكثير من التحديات التي تحول دون انتشار وممارسة المؤسسات المالية الإسلامية لنشاطها، ولعلّ أبرزها غياب أطر تشريعية وقانونية للأدوات النقدية الإسلامية بالنّظام النقدي الجزائري، وصعوبة حصول هذه البنوك على السيولة التي تحتاج إليها في نشاطها انطلاقا من أن الأحكام المتبنّاة من طرفها، والتي تتعامل بأحكام الشريعة الإسلامية لا تجيز لها اللّجوء إلى سوق النقد لتغطية متطلّباتها عن طريق طريقة التعاقد التي تتعامل على أساسها هذه البنوك مع المؤسسات المالية الكلاسيكية، والتي تتعامل بطريقة الفوائد الربوية.

التوصيات: يجب أن تأخذ المصارف الإسلامية دورها في عملية تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر لتجذب المزيد من العملاء حتى يستمر تدفق تيار الودائع باستمرار، وحتى يستمر اللجوء إليها لتمويل الاستثمار، حتى يتسنى لهذه البنوك المشاركة في الاستثمار المباشر في المجالات التنموية المختلفة كالزراعة والصناعة وغيرها مما يتسم بطول الأجل. وحتى تتمكن المصارف من ذلك نؤكد على ضرورة توفر التوصيات التالية:

- يجب على السلطات المختصة المساهمة في إنجاح دور المصارف الإسلامية لما لها من أثر كبير في تنشيط التمويل الإسلامي من خلال تجميع المدخرات وإيجاد البديل المحلي لتمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر عن طريق اعتبار الخصوصية التي تواجه المصارف الإسلامية من حيث عدم التعامل الربوي وتنظيم العلاقة بين المصارف الإسلامية وبنك المركزي الجزائري.
- على المصارف الاهتمام بالتخطيط ودعم دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع المتوقع تمويلها بالمشاركة وخاصة لصغار المهنيين والحرفيين في الجزائر، وهذا يقتضي إستراتيجية تقضي بالتحول من المرابحة إلى المضاربة والمشاركة.

قائمة المراجع:

السلام، ب .(2016) .التقرير السنوي .

الشمري، ح .ب .(2006) .دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في الدول العربية .جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية ، 18

المالية، ا .ا .(2016) .تقرير النشاط السنوي .البحرين.

بشاغة، س .(2017) .دور المصارف الإسلامية في تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للدولة .الصيرفة الاسلامية بعد أربعة عقود من نشأتها ،17

بن براهيم غالي. (2012). أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الاسلامية – دراسة تطبيقة. الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.

بنك البركة. (2015). التقرير السنوي.

بنك البركة. (2018). بنك البركة. تاريخ الاسترداد 23 01، 2018، من id=94&http://www.albaraka.com/ar/default.asp?action=article

جبران، ع .ا .(2017) .دور المصارف الإسلامية في تعبئة المدخرات القومية في الاقتصاد الأردني، الصيرفة الاسلامية بعد أربعة عقود من نشأتها .المؤتمر الدولي الثاني عشر ، جامعة الزرقاء .

خديجة خالدي، وزهية موساوي. (2004). التمويل الاسلامي للمشاريع الاقتصادية، فرص وتحديات. مجلة الباحث (4)، 52.

درغار، ر .(2007) .دور المصارف في تعبئة الموارد المالية للتنمية –دراسة مقارنة بين المصارف التقليدية والاسلامية .مذكرة ماجستير في الاقتصاد الاسلامي، جامعة باتنة، .،.148

سلمان، م .ح .(1990) .المعاملات المالية في الاسلام .الأردن :دار المستقبل للنشر والتوزيع.

عمر، م .ع .(2004) .أساليب تمويل المشروعات الصغيرة .مركز صالح كامل للإقتصاد الاسلامي، الأزهر .

غدة، ع .ا .(2006) .المصرفية الإسلامية، خصائصها وآليات تطويرها .المؤتمر الأول للمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية، دمشق .

محمد، ي .ع .(2017) .تقييم دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية وفقا لتوجهات امارة راس الخيمة .الصيرفة الاسلامية بعد أربعة عقود من نشأتها، جامعة الزرقاء، الأردن ،483

ناصر، س .(2015) .التقنيات البنكية وعمليات الإئتمان .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية.

ناصر، س .(2006) .علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة .الجزائر : مكتبة الريام.

ناصر، س.، & بوشرمة، ع .ا .(2010) .متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر .مجلة الباحث (7)،310